

اثر كفاءة ادارة المصرف في العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية**دراسة حالة في المصارف العراقية التجارية الاهلية****The effect of the efficiency of the bank's management on the return on assets and the return on equity****A case study in Iraqi private commercial banks**

م. د. امينة عبد الاله حليوبص العامري

الجامعة التقنية الوسطى – معهد الادارة الرصافة - قسم التقنيات المالية والمصرفية

Aminaabdelah@mtu.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى تقييم اثر كفاءة ادارة المصرف في العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية للمصارف التجارية العراقية الاهلية للفترة من 2010 إلى 2015. تمثلت المتغيرات المستقلة بكفاءة ادارة المصرف وتم التعبير عنها بنسبة المصروفات الى الايرادات ونسبة الاستثمار في الاوراق المالية الى الموجودات المتداولة. اما المتغيرات التابعة فكانت العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية. (ROE) تم الاعتماد على تحليل البيانات اللوحية (Panel Data Analysis) والتحليل الإحصائي بمساعدة البرنامج الإحصائي (EViews V.9). أظهرت النتائج أن هناك اثر لكفاءة الادارة في العائد على الموجودات (ROA)، وفي حين لا يوجد اثر لكفاءة ادارة المصارف في العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف التجارية الاهلية في العراق. نوصي بضرورة تعزيز إدارة المصارف لاستراتيجيات إدارة التكاليف واستخدام تقنيات إدارة التكلفة المستهدفة المناسبة من أجل تعزيز مستوى ربحية المصرف وتطبيق تحليل التكلفة والعائد في قراراتهم التي تصب في منفعة أصحاب المصلحة , وأجراء مراجعة مستمرة لحجم الموجودات التي تحقق إيرادات والتعرف على نوعية الاستثمارات المناسبة في الوقت المناسب.

الكلمات الرئيسية: كفاءة الادارة, الربحية, العائد على الموجودات, العائد على حق الملكية

Abstract

The research aims to assess the impact of the efficiency of the management of banks on the return on assets and the return on the right of ownership of Iraqi commercial banks for the period from 2010 to 2015. The independent variables represented the efficiency of management, the bank and were expressed in the ratio of expenses to revenues and the ratio of investment in securities to current assets. As for the dependent variables, they were return on assets (ROA) and return on equity. (ROE) The panel data analysis and the statistical analysis were relied on with the help of the statistical program (EViews V.9). The results showed that there is an effect of the efficiency of management in the return on assets (ROA), while there is no effect of the efficiency of bank management on the return on equity (ROE) of private commercial banks in Iraq. We recommend the necessity of enhancing banks' management of cost management strategies and using appropriate target cost management techniques in order to enhance the bank's profitability level, applying cost-benefit analysis in their decisions that benefit stakeholders, and conducting a continuous review of the volume of assets that generate revenues and identifying the appropriate type of investments at the right time.

Keywords: management efficiency, profitability, return on assets, return on equity.

اولاً: المقدمة

تعد كفاءة القطاع المصرفي ركيزة النمو الاقتصادي حيث تلعب المصارف دوراً أساسياً في النظام المالي لأي دولة من خلال توجيه الموارد المالية إلى الاستخدام المناسب في الاقتصاد حيث تلجأ الشركات بشكل مكثف نحو المصارف لتمويل عملياتها سواء على أساس قصير أو طويل الأجل وتوفير التسهيلات وتسوية المعاملات المالية. وإن أداء هذه الوظائف بشكل جيد سيؤدي إلى استقرار النظام المالي وفي هذه الحالة يقال إن النظام المالي كفؤ ، وإلا سيتم تحقيق عدم الكفاءة التي من مؤشرات ارتفاع تكاليف المعاملات ، ضعف جودة الخدمات والمنتجات المالية ، نقص الاستجابة لاحتياجات العملاء وسوء تخصيص الموارد.

تواجه المؤسسات المصرفية صعوبات كبيرة نتيجة لبعض القرارات الادارية الخاطئة المتعلقة بجودة استثماراتها ، وإدارة القروض والائتمان ، وإدارة السيولة وإدارة العمليات ، مما يؤدي إلى ضائقة مصرفية ، وانخفاض مستويات الربحية ، وانخفاض تقديم خدمة العملاء ورضاهم. هذا يعني أن الشركات يمكن أن تفشل إذا لم تستطع الإدارة استخدام الموارد المالية للشركة بكفاءة وفعالية مما قد يؤدي إلى مشاكل السيولة. وأن الخيارات التي تتخذها الشركات فيما يتعلق بسياسات السيولة التشغيلية الاهلية بها تؤثر على ربحيتها ، وبالتالي فإن الفشل في الحفاظ على سيولة تشغيلية مثالية قد يؤدي إلى إفلاس الشركات

تشير الكفاءة الادارية إلى قدرة المصرف على تحقيق إيرادات من مبلغ معين من الموجودات وتحقيق ربح من مصدر دخل معين حيث تعد الارباح و تعظيمها امراً ضرورياً لاستمرار عمل المؤسسات المالية بشكل خاص وغاية يتطلع اليها اصحاب المصلحة من ملاك ومستثمرون ومساهمين وغيرهم رغبة في جني العوائد مقابل اموالهم . ويعد العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية مؤشراً مهماً لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة كما تعد مؤشراً لتقييم الفعالية والكفاءة المالية للشركة في إدارة إجمالي الموجودات وحقوق الملكية ، فكلما زاد العائد على الموجودات ، زادت كفاءة استخدام أصول الشركة لتوليد أرباح الشركات كذلك الحال بالنسبة للعائد على حق الملكية الذي تؤدي زيادته تعد عامل جذب للمستثمرين. من الجدير بالذكر أن المديرين التنفيذيين للمصارف يسعون الى أن تكون المؤسسات التي يديرونها تحقق أرباحاً لأن الكيان الخاسر سوف يستنفد في النهاية قاعدة رأس ماله ويعرض وظائف المديرين للخطر .

يمكن أن تعزى الاختلافات في أداء المصارف إلى مستويات كفاءتها المختلفة في بيئة الاعمال التنافسية الى جانب تعزيز الإدارة المصرفية الشاملة ، وتحسين إدارة المخاطر ، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة تجبر المنافسة المصارف التجارية على خفض تكاليفها التشغيلية مما يؤدي إلى زيادة كفاءة التكلفة. يُترجم هذا التحسن في كفاءة التكلفة إلى كفاءة تخصيص الموارد المالية لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية لذلك ، من المرجح أيضاً أن تحقق المصارف ذات الكفاءة من حيث التكلفة مستويات عالية من كفاءة الربح .

يجذب مفهوم الكفاءة المصرفية الاهتمام من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمين والعملاء والمديرين والمساهمين الذين لديهم وجهات نظر وأهداف مختلفة بشكل منفصل. فبالنسبة للمنظمين ، تعتبر المصارف غير الفعالة أكثر خطورة ، وبالتالي فهي معرضة لخطر كبير بالفشل ينعكس اثره على النمو الاقتصادي. لذلك من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود نظام مصرفي سليم ويعمل بشكل صحيح. اما من وجهة نظر العملاء ، يمكن للمصارف الفعالة فقط تقديم خدمات أفضل بتكلفة معقولة. وبالمثل يرى المساهمون أن المصارف ذات الكفاءة هي تلك القادرة على تقديم عائد أفضل على الاستثمار وبالتالي تكوين الثروة. اما بالنسبة لمديري المصارف ، ففي بيئة أعمال ديناميكية وتنافسية ، فإن المصارف ذات الكفاءة فقط هي التي ستبقى على قيد الحياة وتحافظ على حصتها في السوق .

لتحقيق الكفاءة يجب أن تكون المصارف سليمة وديناميكية وفعالة في تحديد المجموعة الصحيحة من المنتجات القائمة على الفرص وأن يكون لديها آليات موثوقة وفعالة لنشر المعلومات كذلك يجب ان تكون فعالة في التخصيص القطاعي للموارد ولديها عروض منتجات وخدمات فعالة فضلاً عن فعالية الإدارة المالية وآلية مناسبة لحوكمة الشركات. لذلك ، تظل كفاءة الوساطة المالية قضية مهمة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء لضمان سلاسة عملية نقل السياسة النقدية وأيضاً لتقديم أسعار وخدمات أفضل لعملاء القطاع المصرفي.

ثانياً: منهجية البحث

1: مشكلة البحث

شهد الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة منذ مطلع التسعينات ولغاية يومنا هذا , طالت اثارها السلبية شتى مؤسسات الدولة بشكل عام والنظام المالي بشكل خاص ما قاد الى تنذّب وعدم استقرار الكثير من المؤشرات المالية ومنها معدلات العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية الامر الذي يدعو ادارات المصارف للعمل بكفاءة للتقليل من حدة تلك التقلبات. وعليه انطلقت مشكلة البحث التي تمحورت بالتساؤلات التالية:

- أ. هل يوجد لكفاءة ادارة المصارف العراقية الاهلية اثر ذو دلالة احصائية معنوية في العائد على الموجودات (ROA) ؟
 ب. هل يوجد لكفاءة ادارة المصارف العراقية الاهلية اثر ذو دلالة احصائية معنوية في العائد على حق الملكية (ROE) ؟

2: هدف البحث

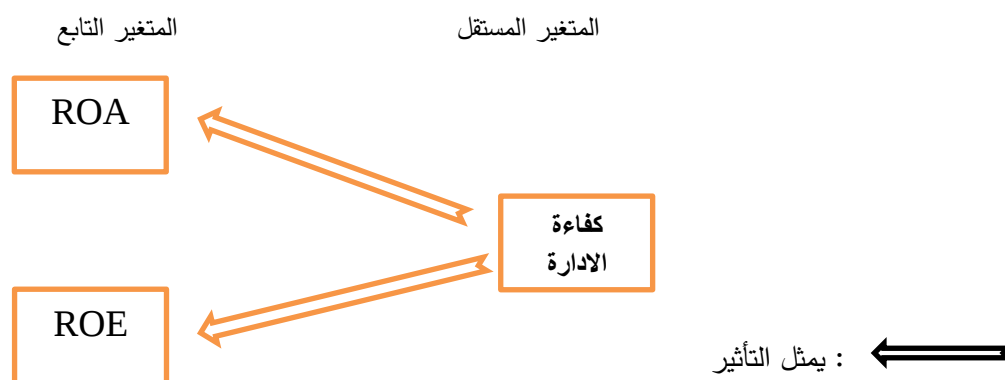
يهدف البحث الى تقييم اثر كفاءة الادارة في العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حق الملكية (ROE) للمصارف التجارية العراقية الاهلية للفترة من 2010 لغاية 2015.

3: اهمية البحث

تتجسد اهمية البحث في بيان الدور الذي تؤديه الادارة الكفوة في المصرف نحو رفع معدلات العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية بما يسهم بجذب المساهمين في الاستثمار بهذا بالمصرف دون سواه .

4: مخطط البحث الفرضي

يشير الشكل (1) الى نموذج البحث الفرضي ويقوم على نوعين من المتغيرات وهي كلاً من المتغير المستقل ويمثله كفاءة الادارة اما المتغير الثاني فهو المتغيرات التابعة وهي كلاً من العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية.



الشكل (1) انموذج البحث

5: فرضيات البحث

لقد انبثقت عن فرضية التأثير وفق اختبار تحليل البيانات اللوحية Panel Data Analysis فرضيتان رئيسيتان لكفاءة إدارة المصارف وعلى النحو الآتي: -
 أ. الفرضية الرئيسة الأولى- (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لكفاءة إدارة المصرف في معدل العائد على الموجودات (ROA) في المصارف عينة البحث.
 ب. الفرضية الرئيسة الثانية- (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لكفاءة إدارة المصرف في معدل العائد على حق الملكية (ROE) في المصارف عينة البحث.

6: الاساليب الاحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على تحليل البيانات اللوحية (Panel Data Analysis) والذي يتعامل مع المشاهدات المتعددة ولأكثر من مدة زمنية والتي يشار اليها بالوحدات المقطعية Cross-Sectional units، اذ انها توفر توسيعا لحجم العينة المستخدمة وزيادة في عدد درجات الحرية وتقليص الترابط بين المتغيرات التفسيرية، لذا فهي تساعد في تحسين الكفاءة في التقديرات الاحصائية . ووفق هذا التحليل ستغطي مدة البحث (2010-2015) مع عينة البحث المتمثلة بـ (10) مصارف ومن خلال البرنامج الاحصائي (EViews V.9)، بعد ان يتم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية الثلاثة ، انموذج الانحدار التجميعي ، و انموذج التأثيرات الثابتة ، وانموذج التأثيرات العشوائية ، نعمل على المفاضلة بين هذه الطرق من اجل الاعتماد على الطريقة الانسب ، وللوصول الى هذا الهدف سيتم استخدام اختبار F بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضيات البحث ، ولاختيار الانموذج المناسب فلا بد من اختبار F المقيد و Hausman لاستخدامه في بيان مدى تأثير كفاءة إدارة المصرف في العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية للمصارف. اذ يتم احتساب F المقيد من خلال المعادلة الاتية :

$$F(\alpha, N-1, NT-N-K) = ((R^2_{FEM} - R^2_{PM}) / (N-1)) / ((1 - R^2_{FEM}) / (NT-N-K)) \dots\dots\dots (1)$$

حيث ان :

F: اختبار F المقيد. α : مستوى المعنوية المستخدم (5% ، 10%).

N: المشاهدات المقطعية وهي تتمثل بالمصارف. T: الفترات الزمنية وهي تتمثل في 11 سنة (2005-2015). K: عدد المعلمات او المؤشرات المستخدمة

R^2_{FEM} : معامل التحديد لانموذج تأثيرات الثابتة. R^2_{PM} : معامل التحديد لانموذج التجميعي.

7: مواصفات الانموذج الاقتصادي لقياسي

نم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة الإحصائية الخطية واختبار الفرضيات الصفرية بين كفاءة ادارة المصارف كمتغير مستقل والربحية كمتغير تابع. وتم تحديد انموذج الانحدار العام على النحو التالي:

$$Y = f(\text{Eff}) \quad Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 FME_{it} + \text{it} \dots\dots\dots (2)$$

حيث $Y_{it} = ROA$ او ROE i في الوقت t

β_0 = اعتراض

β_1 = معلمة أو معامل FME

BME_i = كفاءة ادارة المصارف في الزمن t

ϵ_{it} = نسبة الخطأ للمصرف i في الوقت t

8: قياس متغيرات البحث

فيما يتعلق بالمتغير المستقل المتمثل بكفاءة ادارة المصارف فقد تم قياسها باستخدام النسب التالية:

أ- نسبة المصاريف الادارية الى الايرادات - ايرادات العملة الاجنبية وهو محدد مهم لكفاءة الادارة من حيث تقليص المصاريف للمحافظة على الايرادات. تجدر الاشارة ان ايرادات العملة لا تمثل اي وجه من اوجه كفاءة الادارة لذلك تم طرحها من اجمالي الايرادات.

ب- نسبة الاستثمار في الاوراق المالية الى الموجودات المتداولة وهو محدد مهم اخر لكفاءة الادارة يعكس مدى تعرض المصرف لحساسية التغير في اسعار الاوراق المالية.

اما بالنسبة للمتغيرات التابعة فتم قياسها كما يلي:

- أ- العائد على الموجودات ROA حيث يقيس قدرة المصرف في تحقيق الارباح من الموجودات المستثمر فيها. وتم قياسه من خلال الربح الصافي / اجمالي الموجودات.
- ب- العائد على حقوق الملكية ROE ويقيس قدرة المصرف في تحقيق الارباح من كل وحدة من حقوق المساهم وتم قياسه من خلال الربح الصافي/ حق الملكية.

ثالثاً: الاطار النظري للبحث Theoretical framework for research

1: دراسات سابقة

- دراسة (Fiola & Ratnawati 2016) اعتمدت الدراسة بفحص تأثير النسب المالية (نسبة كفاية رأس المال CAR ونسبة القرض إلى الإيداع LDR) ، والكفاءة التشغيلية (نققات التشغيل إلى الدخل التشغيلي BOPO) و(القرض المتعثر NPL) كمؤشرات على كفاءة الادارة واثرها في الربحية متمثلة بالعائد على الموجودات (ROA) لسبعة وعشرين (27) نصراً تجارياً مدرجاً في البورصة الإندونيسية لمدة ثلاث (3) سنوات (2012-2014) . كشفت النتائج أن CAR و LDR و BOPO و NPL لها تأثير إحصائي كبير مشترك على العائد على الموجودات للبنوك التجارية المدرجة في إندونيسيا ، حيث كان BOPO له تأثير سلبي كبير على العائد على الموجودات بينما كان CAR و LDR و NPL تأثير إيجابي مما يعني أن المصارف تتسم بالكفاءة في عملياتها لأن الدخل التشغيلي أكبر من مصاريف التشغيل.
- دراسة (Neves.et.al.2020) درسوا محددات الربحية وكفاءة المصارف في شبه الجزيرة الأيبيرية وكانت النتائج أن الربحية وكفاءة المصارف يتأثران بمتغيرات الإدارة الداخلية ، وبيئة الاقتصاد الكلي. وأن المصارف الأيبيرية لم تدير نفقاتها وتكاليفها بكفاءة وأنها تكبدت سياسة تشغيلية سيئة التطبيق ، مما أثر سلباً على الكفاءة وتراجع الربحية كما أن النتائج اثبتت وجود علاقة غير خطية إيجابية وسلبية بين حجم المصرف ومستويات ربحيته وكفاءته .
- دراسة (Kamau,2011) باستخدام عينة شملت 40 مصرفاً تجارياً في كينيا للفترة 1997-2006 ، قام بتحليل العوامل التي تؤثر على كفاءة وإنتاجية القطاع المصرفي في كينيا. ، أظهرت النتائج أن المصارف الأجنبية أثرت على أداء القطاع المصرفي المحلي من خلال ممارسة ضغوطاً تنافسية على المصارف المحلية ، وهي نتيجة تُعزى إلى حقيقة أن المصارف الأجنبية تجلب معها بشكل عام الدراية والقدرة الفنية الفائقة (الكفاءة الفنية). وتتلقى السيولة وموارد الدعم الأخرى من المصارف الأم بسبب وصولها إلى الأسواق الدولية ما يدفع المصارف المحلية للعمل بكفاءة لمواجهة هذه المنافسة من خلال هذه الدراسة يمكن ملاحظة إن المنافسة في القطاع المصرفي تساعد على تعظيم مستويات الكفاءة لتحسين الأداء فيها .
- دراسة (Gardener et al,2012) قام بدراسة الكفاءة المصرفية في منطقة جنوب شرق آسيا حيث وجد أن المصارف الأجنبية هي المصارف الأكثر كفاءة مقارنة بالمصارف الأهلية والحكومية .وُعزى هذه النتيجة إلى حقيقة أن المصارف الأجنبية تتمتع بوفورات الحجم والنطاق.
- دراسة (Aliyu & Jakada 2015) درساً تأثير الكفاءة الإدارية (ME) على أداء تسع (9) شركات متعددة الجنسيات (MNCs) في نيجيريا لمدة خمسة عشر (15) عاماً (1995-2009) . حيث قاما بقياس ME من خلال إجمالي دوران الموجودات (TAT) والأداء من خلال العائد على الموجودات (ROA). أظهرت النتائج أن ME لها علاقة إيجابية مهمة مع أداء الشركات متعددة الجنسيات في نيجيريا. قد يكون هذا نتيجة رغبة الشركات في التميز وتحسين مستوى تطوير البنية التحتية ومع ذلك ، خلصت الدراسة إلى أنه من أجل جذب المزيد من الشركات متعددة الجنسيات ، يجب تحسين البيئة التشغيلية في البلدان النامية على أساس مستمر.

- دراسة (Beckmann, 2007) سعت الدراسة لاختبار اثر حجم راس المال على ربحية المصرف تبين أن المصارف ذات رأس المال المرتفع قد تحقق ربحية اقل بسبب تجاهل فرص الاستثمار المحفوفة بالمخاطر لأن المستثمرين يطالبون بعائد أقل على رأس مالهم مقابل مخاطر أقل.
- دراسة (Gavila, 2009) توصل الباحث فيها أنه على الرغم من أن رأس المال باهظ التكلفة من حيث العائد المتوقع ، فإن المصارف ذات الرسملة العالية تواجه تكلفة إفلاس أقل وحاجة أقل للتمويل الخارجي ، وعلى وجه الخصوص ، الأسواق الناشئة حيث يصعب الاقتراض الخارجي وبالتالي يجب أن تكون المصارف ذات رأس المال المرتفع اكثر ربحية من المصارف ذات الرسملة المنخفضة..
- دراسة (Gardener et al, 2012) وجد الباحثون في هذه الدراسة انه عند التحقيق في نسبة كفاية رأس المال للمصارف التجارية ، أن المصارف ذات رأس المال الأعلى كانت أكثر كفاءة من المصارف ذات رأس المال المنخفض وانها أكثر استقراراً ولا يتعرضون لخطر الإفلاس.
- دراسة (Hou et.al, 2014) توصلت الدراسة الى ان الحد من مخاطر الائتمان في المصارف يؤدي إلى تعظيم الكفاءة مما يضمن قدرة العملاء دائماً على الوصول إلى ودائعهم عند الطلب. من هذه الحجة ، يترتب على ذلك أنه إذا تعرض البنك لمخاطر أعلى للسيولة أو الائتمان ، فهذا يعني أن المصارف تستخدم الأموال المقترضة بدلاً من الودائع للإقراض ، مما يؤدي إلى عدم كفاءة التكلفة بسبب زيادة تكاليف التمويل.
- دراسة (Vu & Nahm, 2013) لاحظو عند دراسة العلاقة بين رسملة سوق الأوراق المالية وكفاءة المصارف ، أن هناك علاقة إيجابية بين رسملة السوق وكفاءة المصارف. وفقاً لـ (Gardener et al, 2012) تزيد القيمة السوقية من قوة المصارف التجارية وتضمن أدائها الثابت بمرور الوقت. وبالمثل ، فإن المتغيرات الخارجية هي تلك التي تصف الظروف البيئية التي تعمل فيها المصارف. لا يمكن السيطرة على هذه العوامل أو التأثير عليها بأي نهج إداري معتمد. أخيراً ، يعد عمر البنك عاملاً مهماً في تحديد كفاءة البنك. عمر المصارف هو عدد سنوات عمل البنك حيث وجد (Lee and Kim, 2013). المصارف القديمة الموجودة في كينيا منذ فترة طويلة أكثر ربحية ، وهو مؤشر على الكفاءة.

2: مفهوم كفاءة الادارة

- تعرف الكفاءة الإدارية بأنها الاستخدام الإداري لمعلومات التكلفة الموجهة نحو ترشيد التكاليف التشغيلية (Govindarajan and Shank 1992). كما تشير الكفاءة إلى مجموعة العمليات سواء تلك التي تتعلق بمستوى نجاح المعالجة داخل المنظمة ، أو فعالية تكلفة السوق ، أو تآكل الدخل حسب المصاريف. (ITUMO, 2013)
- وعرف (Aliyu& Jakada, 2015) الكفاءة الإدارية على أنها المهارات المتكاملة لفريق الإدارة العليا بأكمله . اما (Cho and Lee 2017) فعرف كفاءة الإدارة على أنها قدرة الإدارة على استخدام موارد الشركة الملموسة وغير الملموسة في تحقيق الإيرادات. بعبارة أخرى ركز تعريفهم وقياسهم للقدرة الإدارية على قدرة توليد الإيرادات (المخرجات) للشركات من خلال تقدير كفاءة الشركة الإجمالية (TFE) ، مما يشير إلى أن الشركات ذات الكفاءة تولد المزيد من الإيرادات من مجموعة معينة من المدخلات (الموجودات) ومع ذلك ، يتأثر إجمالي كفاءة الشركة بالمدير والخصائص الاهلية بالشركة.
- تعتمد كفاءة الشركات على قدرة المدير ومهاراته وأدائه حيث يلعب المديرون أدواراً رئيسية في تحقيق أفضل أداء تنظيمي . أن مقاييس الكفاءة لها علاقات مباشرة مع أداء القيمة السوقية لشركات المتداولة وارتباطها الوثيق بمقاييس الأداء التقليدية (العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية). ومع ذلك ، فقد لوحظ أن خصائص فريق الإدارة قد تقي بشروط تحقيق الميزة التنافسية

والحفاظ عليها ، وبالتالي فإن المهارات الإدارية عند دمجها مع موارد أخرى للشركة يمكن أن تؤدي بشكل مشترك إلى الكفاءة وتبقى جودة الإدارة هي العامل الأكثر تحديداً للأداء الاقتصادي ، مما يشير إلى أهمية تطوير واكتساب مهارة إدارية جيدة لتحقيق النجاح المالي والربحية. وأيضاً أنه في فترة الأزمات أو الصدمات الاقتصادية السلبية ، فإن المديرين الأكثر قدرة هم من المتوقع أن يستجيبوا لمثل هذه الصدمات بشكل أفضل من المديرين الأقل قدرة. وهذا يعني أن المخاطر التي يتعرض لها المدراء ذوو القدرة العالية قد تم تقديرها بشكل موثوق في وقت مبكر ويتطلب ذلك عدم إخفاءها عن أصحاب المصلحة من خلال إعادة الديون المعدومة. ومع ذلك ، إذا لم تتمكن الشركات من توفير السيولة ، فقد تستمر في تقديم خدمة قيمة للاقتصاد من أجل تحويل المخاطر لذلك ، يمكن للمرء أن يستنتج أن المديرين الأكثر قدرة سيتحملون المزيد من المخاطر ولديهم قدرة أو مهارة عالية وثقة لإدارة مثل هذه المخاطر التي ستؤثر في النهاية على ربحية شركاتهم. أن الإدارة هي العامل الأكثر أهمية في كل من الاقتصاد وكفاءة المنظمات التي تعمل داخل الاقتصاد ، ولكن الأداء الإداري يعتمد على الأداء الاقتصادي والأداء التجاري والتقني والتكنولوجي الذي تم الحصول عليه في كل من الاقتصاد. وكفاءة المنظمة. وهذا يعني أنه في الحالة الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة لتنمية المجتمع الحديث وبيئة الأعمال غير المستقرة ، يتم تحديد أداء المؤسسات بشكل كبير من خلال الكفاءة الإدارية والمنظمات التي تركز اهتماماً كبيراً لتقييم الكفاءة الإدارية. (Adegbe et.al, 2019).

يحدد قياس الكفاءة بكيفية تقديم المصارف مزيجاً مثالياً من الخدمات المالية بكفاءة وتقنية للوكلاء الاقتصاديين. من ناحية أخرى ، تبحث المصارف كشركات مالية عن الربحية. لذلك ، فهي مقيدة من تحقيق أقصى ربح ، بسبب القيود التنظيمية (الحد الأدنى للاحتياطي ، متطلبات كفاية رأس المال ، إلخ) (Worthington1998). عندما يكون الوسطاء الماليون فعالين يسمحون بتعبئة الادخار من مجموعة متنوعة المصادر وتخصيصها لأنشطة أكثر إنتاجية ، ما يفيد ليس فقط المستثمرين والمستفيدين من الاستثمارات ولكن أيضاً الاقتصاد بأكمله (Gulde and Christensen 2007).

تخضع المصارف حالياً لمنافسة شديدة لتحسين الكفاءة وتحويل تقديم الخدمات المصرفية إلى شبكات تشمل الفروع التقليدية والصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف والإنترنت وإغلاق فروع ضعيفة الأداء وإدخال طرق جديدة وأرخص للخدمات المصرفية (Kumbhakar & Lovell, 2003) .

تُستخدم النماذج الكمية لحساب كفاءة المصارف لأنها تؤدي إلى قياس كمي محدد بشكل موضوعي للأداء النسبي. هناك اختلافات كبيرة في مقاييس أداء المصارف بين المصارف الأكثر كفاءة والمصارف الأقل كفاءة. يجب أن تتمتع المصارف الأكثر كفاءة على وجه التحديد بمستويات أعلى من الربحية ، وقليل من مشاكل القروض ، وتصنيفات أقوى. أن العديد من المصارف تسعى إلى أن تصبح أكثر كفاءة وتحافظ على الربحية وتستخدم نسبة الكفاءة بشكل شائع لقياس كيفية استخدام المنظمة لأصولها من خلال مصاريف غير الفوائد / صافي دخل الفوائد + الدخل من غير الفوائد (Beckmann, 2007) ويستخدم المصرفيون نسبة التكلفة / الدخل (نسبة المصروفات / الدخل أو ، كما يطلق عليها غالباً في الولايات المتحدة ، نسبة الكفاءة لقياس الفعالية الإجمالية للتكلفة أو الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وهو مقياس يعبر بشكل عام عن إجمالي تكاليف التشغيل التي تتكبدها المنظمة كنسبة مئوية من دخلها التشغيلي.. (ITUMO, 2013)

3: العائد على حقوق الملكية (ROE)

يُظهر العائد على حقوق الملكية (ROE) ربحية رأس المال الخاص . ويتم تعريف العائد على حقوق الملكية بأنه مقدار صافي الدخل العائد كنسبة مئوية من حقوق المساهمين. ويقاس من خلال الكشف عن مقدار الربح الذي تحققه الشركة من الأموال التي استثمرتها المساهمون. (Al-Qudah, 2016).

يعد العائد على حقوق الملكية أمراً مهماً بالنسبة للمستثمرين لأن التحليل يمكن أن يحدد فوائد الاستثمارات التي يتم إجراؤها. اما بالنسبة للشركات فيعد هذا المؤشر مهماً لأنه عامل جذب للمستثمرين. فالعائد على حقوق الملكية هو مقياس للأرباح المتاحة

للمساهمين (سواء المساهمين العاديين أو المساهمين المفضلين) على رأس المال الذي يستثمرونه في الشركة. بشكل عام ، وكلما زاد العائد أو الدخل المكتسب كان وضع صاحب الشركة أفضل. (Purnamasari,2015).

يمكن استخدام العائد على حقوق الملكية لتحديد نجاح الإدارة في إدارة رأس مال الشركة وتوفير عوائد للمساهمين ، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل لأنها توفر معدل عائد أكبر للمساهمين. ويمكن أن تؤدي عدة عوامل إلى زيادة العائد على حقوق الملكية ، وهي:

(أ) زيادة المبيعات دون زيادة المصروفات والتكاليف بشكل متناسب .

(ب) تقليل تكلفة السلع المباعة أو نفقات تشغيل الشركة .

(ج) زيادة المبيعات نسبياً على أساس قيمة الأصول ، إما عن طريق زيادة المبيعات أو تقليل حجم الاستثمار في بيع الأصول.

(د) زيادة استخدام الدين بالنسبة لحقوق الملكية ، إلى درجة لا تعرض الرفاه المالي للشركة للخطر. (Akbar ,2021)

الزيادة في نسبة العائد على حقوق الملكية من سنة إلى أخرى في الشركة تعني أن هناك زيادة في صافي ربح الشركة المعنية ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم ، وهو ما يعني أيضاً زيادة في قيمة الشركة ، يمكن حساب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حق الملكية}}$$

4:العائد على الموجودات (ROA)

العائد على الموجودات هو نسبة لقياس قدرة الشركة على جني الأرباح باستخدام إجمالي الموجودات المملوكة للشركة يُظهر العائد على الموجودات قدرة الإدارة على توليد الإيرادات من خلال استخدام الموجودات المستخدمة في الأنشطة التشغيلية ويُظهر العائد الأكبر على الموجودات أنه كلما زادت التقلبات في قدرة الإدارة على تحقيق أرباح الشركات سيؤثر هذا على المستثمرين في توقع الدخل وتقدير مخاطر الاستثمار بحيث يكون لها تأثير على ثقة المستثمرين في الأداء المالي للشركة. (Rusdiyanto & NARSA,2020). حيث يعد العائد على الموجودات (ROA) مؤشر يعكس الأداء المالي للشركة ، فكلما ارتفعت قيمة العائد على الموجودات ، كان أداء الشركة أفضل. وستجذب الشركات المستثمرين لاستثمار أموالهم فيها وذلك لأن العائد الكبير سيظهر أداء جيد للشركة في تحقيق الأرباح ، والعكس صحيح ، إذا كان لدى الشركة عائد على الموجودات صغير ، فسيكون أداء سهم الشركة سيئاً.

ويستخدم العائد على الموجودات لتقييم أداء المصارف ويعتمد هذا المعيار في قياس الربحية على العلاقة بين الربح التشغيلي والموجودات التي ساهمت في تحقيقه .ويعد معدل العائد على الموجودات مقياس لكفاءة الأداء التشغيلي للشركة و يتوجب عند اعتماده الاقتصاد على الموجودات المشاركة فعلا في العمليات الاعتيادية للشركة ، كذلك يتوجب اعتماد صافي الربح التشغيلي، أي الاقتصاد على ما تتولد من ارباح نتيجة تشغيل هذه الموجودات قبل المصروفات والضرائب والإيرادات الأخرى(القذافي, 2012)

يعد العائد على الموجودات مؤشراً مهماً جداً لإدارة الشركة لتقييم الفعالية والكفاءة المالية للشركة في إدارة إجمالي الموجودات ، فكلما زاد العائد على الموجودات ، زادت كفاءة استخدام أصول الشركة لتوليد أرباح الشركات ، والعكس صحيح. يمكن حساب هذه النسبة على النحو التالي:

العائد على الموجودات = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{اجمالي الموجودات}}$ (NARSA & Made,2020)

في معظم الدراسات المصرفية ، يتم التركيز على قياس الربحية من حيث العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الموجودات (ROA). والربحية كمقياس للأداء مقبولة على نطاق واسع وتستخدم من قبل المصرفيين والمؤسسات المالية والإدارة وأصحاب الشركات والدائنين الآخرين لأنهم مهتمون بمعرفة ما إذا كانت الشركة تكسب أكثر بكثير مما تدفعه عن طريق الفائدة أم لا [حليوص,2021].

رابعاً: اختبار فرضيات التأثير Impact Hypothesis Test

يهدف المبحث الحالي الى تحليل البيانات اللوحية (Panel Data Analysis) والذي يتعامل مع المشاهدات المتعددة وأكثر من مدة زمنية والتي يشار اليها بالوحدات المقطعية Cross-Sectional units، اذ انها توفر توسيعاً لحجم العينة المستخدمة وزيادة في عدد درجات الحرية وتقليص الترابط بين المتغيرات التفسيرية، لذا فهي تساعد في تحسين الكفاءة في التقديرات الاحصائية، اي وفق هذا التحليل ستغطي مدة البحث (2010-2015) مع عينة البحث المتمثلة بـ (10) مصارف ومن خلال البرنامج الاحصائي (EViews V.9).

اولاً: اختبار فرضيات التأثير (تحليل البيانات اللوحية او الطولية Panel Data Analysis)

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى First major hypothesis test

يظهر الجدول (1) تأثير كفاءة إدارة المصرف في معدل العائد على الموجودات لـ (10) مصارف وللمدة (2010-2015) اذ بلغ عدد المشاهدات (60) مشاهدة باستخدام انموذج P-R (Panel Regression)، فقد تم استخدام البيانات اللوحية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج: انموذج الانحدار التجميعي، وانموذج التأثيرات الثابتة، وانموذج التأثيرات العشوائية.

جدول (1) اثر كفاءة إدارة المصرف في معدل العائد على الموجودات

Sample: 2010 – 2015 Cross-sections included: 10 Total panel (balanced) observations: 60												
معدل العائد على الموجودات	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Constant	0.027580	0.003269	8.437	0.0000	0.031034	0.004477	6.932	0.0000	0.028292	0.004009	7.057	0.0000
X1	-0.001745	0.020205	-0.086	0.9315	-0.011408	0.034755	-0.328	0.7442	0.000516	0.021986	0.023	0.9813
X2	-0.000723	0.003803	-0.190	0.8499	-0.005152	0.003988	-1.292	0.2025	-0.002398	0.003699	-0.648	0.5194
R-square	0.001671				0.281649				0.009055			
R-squared Adj.	-0.033358				0.117027				-0.025715			
F-statistic	0.047695				1.710882				0.260439			
Prob (F-statistic)	0.953463				0.099445				0.771625			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات اللوحية الثلاثة، نعمل على المفاضلة بين هذه النماذج من اجل الاعتماد على الطريقة الافضل، وللوصول الى الهدف الذي سيتم استخدام اختبار F بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضيات البحث، واختيار الانموذج المناسب فلا بد من اختبار F المقيد و Hausman لاستخدامه في بيان مدى تأثير كفاءة إدارة المصرف في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث، ويبين الجدول (1) في اعلاه الاتي:

1-1 انموذج الانحدار التجميعي (OLS)

يظهر من الجدول في اعلاه ان الانموذج المقدر كان غير معنويًا وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغة (0.953) وهي أكبر من المستوى المعنوي (10%)، كما ان المؤشرين للمتغير المستقل كانت قيمتهما غير معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى معنويين (5% ، 10%). فضلاً عن ذلك، ان قيمة معامل التحديد (R^2) كان ضعيف جداً وبلغ (0.0016)، أي ان هذا الانموذج لا يفسر تأثيره في معدل العائد على الموجودات وفق انموذج الانحدار التجميعي (OLS).

2-1 انموذج التأثيرات الثابتة (LSDV)

يظهر من الجدول في اعلاه ان الانموذج المقدر كان معنويًا وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغة (0.099) وهي اقل من المستوى المعنوي (10%)، رغم انه لا يوجد هناك اي مؤشر للمتغير المستقل قيمة معنوية وفق قيمة

(Prob) عند مستوى معنويين (5% , 10%). فضلا عن ذلك، ان قيمة معامل التحديد (R^2) هي (0.28)، أي ان الانموذج يفسر 28% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بمعدل العائد على الموجودات رغم ضعفه وفق انموذج التأثيرات الثابتة (LSDV) وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بانموذج الانحدار.

1-3 انموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)

يظهر من الجدول في اعلاه ان الانموذج المقدر كان غير معنويا وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغة (0.771) وهي أكبر من المستوى المعنوي (10%)، كما انه لا يوجد هناك اي مؤشر للمتغير المستقل قيمة معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى معنويين (5% , 10%). فضلا عن ذلك، ان قيمة معامل التحديد (R^2) كان ضعيف جدا وبلغ (0.009)، أي ان هذا الانموذج لا يفسر تأثيره في معدل العائد على الموجودات وفق انموذج التأثيرات العشوائية (EGLS). نستخلص من ذلك، رفض الفرضية الرئيسية الاولى (فرضية العدم) وفق الانموذج الثابت لمعنويته عند مستوى (10%)، بينما الانموذجين التجميعي والعشوائي فكانا غير معنويا (قبول الفرضية الرئيسية الأولى) بالنسبة لهذين الانموذجين. رغم معنوية الانموذج الثابت وعدم معنوية الانموذجين الآخرين، فلا بد من استخدام اساليب الاختبار بين هذه النماذج لبيان انسبها لمتغيرات وعينة البحث وكعدم لانموذج الانحدار لها وفق هذا الاختبار وذلك من خلال اختباري F المقيد و Hausman. وبعد استخدام معادلة اختبار F المقيد وبالاتتماد على الجدول في اعلاه وعينة البحث وجد ان قيمة F المقيدة (2.079) وهي أكبر من (9,48) F الجدولية البالغة (1.765) عند مستوى معنوي (10%)، مما يعني ان انموذج الانحدار التجميعي هو الاقل ملائمة من التأثيرات الثابتة وفق هذا الاختبار، وفي تقدير تأثير كفاءة إدارة المصرف في مؤشر الأداء المالي (معدل العائد على الموجودات).

رغم عدم معنوية الانموذج العشوائي قياسا بالانموذج الثابت، الا انه لا بد من استخراج او الاستفادة من النتائج المستخرجة وفق اختبار Hausman، اذ يتضح ان القيمة الاحصائية Chi-Sq. Statistic كانت (3.428) وهي اقل من الجدولية البالغة (5.991)، (4.605) عند المستوى المعنوي (5%)، (10%) على التوالي وبدرجة حرية (2) والتي تعتمد على عدد المؤشرات للمتغير المستقل، اي ان انموذج التأثيرات العشوائية هو الانموذج الملائم إذا ما قورن بالتأثيرات الثابتة، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2) نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	Prob.	d.f.
اختبار Hausman	3.428023	0.1801	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

وعليه، فان أكثر انموذج ملائم للاختبار وبيان القوة التفسيرية لمؤشرات المتغير المستقل بالمتغير التابع وفق الفرضية الرئيسية الأولى والنتائج في اعلاه هو انموذج التأثيرات الثابتة، لمعنويته وتقوّه وفق اختبار F المقيد من ناحية، وعدم معنوية التأثيرات العشوائية رغم تقوّه في اختبار Hausman على الانموذج الثابت من ناحية أخرى.

وفي ضوء ذلك فان معادلة انموذج الانحدار الثابت والتي اثبت معنوية الاختبار تمثلت بالاتي:

$$Y1 = 0.031 - 0.011 X1 - 0.005 X2 \dots\dots\dots (3)$$

مما يعني من ذلك ان زيادة بمقدار وحدة واحدة من المؤشرين المستقلين سيسهمان في تقليل معدل العائد على الموجودات بمقدار معاملات المؤشرين ($X1$, $X2$) على التوالي ، ما يؤكد ان التأثير عكسي ومعنوي لمؤشرات كفاءة المصرف في العائد على الموجودات.

تشير العلاقة العكسية بين كفاءة الادارة والعائد على الموجودات انه في حال ارتفاع نسبة المصروفات الى الايرادات كأحد مؤشرات كفاءة الادارة يؤدي هذا الى انخفاض العائد على الموجودات وبعبارة اخرى فان انخفاض المصروفات الى الايرادات يؤدي هذا الى ارتفاع العائد على الموجودات. اما الارتفاع في نسبة الاستثمار في الاوراق المالية من الموجودات المتداولة كمؤشر اخر لكفاءة الادارة سوف تؤدي الى انخفاض العائد على الموجودات وان انخفاض نسبة الاستثمار في الاوراق المالية من الموجودات المتداولة فأنها تساعد في ارتفاع العائد على الموجودات .

2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية The second major hypothesis test

يظهر الجدول (3) تأثير كفاءة إدارة المصرف في معدل العائد على حق الملكية لـ (10) مصارف وللمدة (2010-2015) اذ بلغ عدد المشاهدات (60) مشاهدة باستخدام نموذج P-R (Panel Regression)، فقد تم استخدام البيانات اللوحية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية.

جدول (3) اثر كفاءة إدارة المصرف في معدل العائد على حق الملكية

معدل العائد على حق الملكية	Sample: 2010 – 2015				Cross-sections included: 10				Total panel (balanced) observations: 60			
	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Constant	0.083917	0.009038	9.284	0.0000	0.086464	0.012972	6.665	0.0000	0.084347	0.011383	7.410	0.0000
X1	-0.002051	0.055865	-0.037	0.9708	-0.015014	0.100697	-0.149	0.8821	-0.002190	0.062993	-0.035	0.9724
X2	-0.008109	0.010514	-0.771	0.4437	-0.010331	0.011553	-0.894	0.3757	-0.008851	0.010686	-0.828	0.4110
R-square	0.016496				0.222904				0.016942			
R-squared Adj.	-0.018012				0.044819				-0.017551			
F-statistic	0.478036				1.251672				0.491181			
Prob (F-statistic)	0.622463				0.280917				0.614469			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية بعد ان تم تقدير الانموذج بطرق البيانات

اللوحة الثلاثة، نعمل على المفاضلة بين هذه النماذج من اجل الاعتماد على الطريقة الافضل، وللوصول الى الهدف الذي سيتم استخدام اختبار F بهدف المفاضلة بين النماذج لإثبات فرضيات البحث، واختيار الانموذج المناسب فلا بد من اختبار F المقيد و Hausman لاستخدامه في بيان مدى تأثير كفاءة إدارة المصرف في معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث، يبين الجدول (3) في اعلاه الاتي:

1-1 نموذج الانحدار التجميعي (OLS)

يظهر من الجدول في اعلاه ان الانموذج المقدر كان غير معنويا وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغة (0.622) وهي أكبر من المستوى المعنوي (10%)، كما ان المؤشرين للمتغير المستقل كانت قيمتهما غير معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى معنويين (5% , 10%). فضلا عن ذلك، ان قيمة معامل التحديد (R^2) كان ضعيفا جدا وبلغ (0.016)، أي ان هذا الانموذج لا يفسر تأثيره في معدل العائد على حق الملكية وفق انموذج الانحدار التجميعي (OLS).

1-2 نموذج التأثيرات الثابتة (LSDV)

يظهر من الجدول في اعلاه ان الانموذج المقدر كان غير معنويا وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) والبالغة (0.281) وهي أكبر من المستوى المعنوي (10%)، رغم انه لا يوجد هناك اي مؤشر للمتغير المستقل قيمة معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى معنويين (5% , 10%). فضلا عن ذلك، ان قيمة معامل التحديد (R^2) هي (0.22) ويعد ضعيفا، أي ان هذا الانموذج لا يفسر تأثيره في معدل العائد على حق الملكية وفق انموذج التأثيرات الثابتة (LSDV).

1-3 نموذج التأثيرات العشوائية (EGLS)

يظهر من الجدول في اعلاه ان الانموذج المقدر كان غير معنويا وفق القيمة الاحتمالية لاختبار F (Prob F-statistic) F والبالغة (0.771) وهي أكبر من المستوى المعنوي (10%)، كما انه لا يوجد هناك اي مؤشر للمتغير المستقل قيمة معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى معنويين (5% ، 10%). فضلا عن ذلك، ان قيمة معامل التحديد (R^2) كان ضعيف جدا وبلغ (0.009)، أي ان هذا الانموذج لا يفسر تأثيره في معدل العائد على حق الملكية وفق انموذج التأثيرات العشوائية (EGLS).

نستخلص من ذلك، قبول الفرضية الرئيسية الثانية (فرضية العدم) وفق النماذج الثلاث لعدم معنويتها عند مستوى (10%). ورغم عدم معنوية النماذج الثلاث، فلا بد من استخدام اساليب الاختبار بين هذه النماذج لبيان انسبها لمتغيرات وعينة البحث وفق هذا الاختبار وذلك من خلال اختبائي F المقيد و Hausman.

وبعد استخدام معادلة اختبار F المقيد وبالاغتماد على الجدول في اعلاه وعينة البحث وجد ان قيمة F المقيدة (1.412) وهي اقل من (9,48) F الجدولية البالغة (2.082) عند مستوى معنوي (5%) و(1.765) عند مستوى معنوي (10%)، مما يعني ان انموذج الانحدار التجميعي هو الاكثر ملائمة من التأثيرات الثابتة وفق هذا الاختبار، وفي تقدير تأثير كفاءة إدارة المصرف في مؤشر معدل العائد على حق الملكية.

رغم عدم معنوية الانموذجين العشوائي والثابت، الا انه لابد من استخراج او الاستفادة من النتائج المستخرجة وفق اختبار Hausman، اذ يتضح ان القيمة الاحصائية Chi-Sq. Statistic كانت (1.119) وهي اقل من الجدولية البالغة (5.991)، (4.605) عند المستوى المعنوي (5%)، (10%) على التوالي وبدرجة حرية (2) والتي تعتمد على عدد المؤشرات للمتغير المستقل، اي ان انموذج التأثيرات العشوائية هو الانموذج الملائم إذا ما قورن بالتأثيرات الثابتة، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	Prob.	d.f.
اختبار Hausman	0.118810	0.9423	2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

وعليه، فان أكثر انموذج ملائم وفق هذه الفرضية (الفرضية الرئيسية الثانية) والنتائج في اعلاه هو انموذج التأثيرات العشوائية (رغم عدم معنوية نماذج الانحدار الثلاث)، ورغم تفوق انموذج الانحدار التجميعي في اختبار F المقيدة وذلك لان تقدير معاملات الانموذج تتم وفق المربعات الصغرى المعممة وليس الاعتيادية لفشل الاخير (OLS) لكونها تعطي مقدرات غير كفوة ولها اخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار هذه المعلمات.

رغم عدم معنوية التأثير فان معادلة انموذج الانحدار العشوائي تمثلت بالآتي:

$$Y_2 = 0.084 - 0.002 X_1 - 0.008 X_2 \dots\dots\dots(4)$$

مما يعني من ذلك ان زيادة بمقدار وحدة واحدة من المؤشرين المستقلين سيسهمان في تقليل معدل العائد على حق الملكية بمقدار معاملات المؤشرين (X_1 , X_2) على التوالي، ما يؤكد ان التأثير عكسي الا انه غير معنوي لمؤشرات كفاءة المصرف في العائد على حق الملكية.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

1: الاستنتاجات

أ. أظهرت النتائج ان هناك علاقة عكسية بين كفاءة الادارة والعائد على الموجودات اي ان ارتفاع نسبة المصروفات الى الايرادات كأحد مؤشرات كفاءة الادارة يؤدي هذا الى انخفاض العائد على الموجودات كون ارتفاع المصاريف تعني فقدان فرصة توظيف تلك الاموال في مجالات تدر عائد على المصرف وبالتالي انخفاض هامش صافي الربح بسبب انخفاض إجمالي معدل دوران الموجودات حيث يتأثر مقدار العائد على الموجودات بمعدل دوران الموجودات المستخدم في الربح التشغيلي وكذلك بهامش الربح الذي يقيس مستوى الربح الذي يمكن أن تحققه الشركة من مبيعاتها. وبعبكسه فان انخفاض المصروفات الى الايرادات تتيح لإدارة المصرف امتثال موجودات اضافية لو تم توظيفها في محالات مناسبة سيتمكن المصرف من تحقيق عوائد اضافية من موجوداته.

ب. ان الارتفاع في نسبة الاستثمار في الاوراق المالية من الموجودات المتداولة كمؤشر ثاني لكفاءة الادارة سوف تؤدي الى انخفاض العائد على الموجودات كون مبالغ كبيرة من الموجودات المتداولة ستوظف في الاوراق المالية دون الائتمان المصرفي ومن المعروف ان الاوراق المالية هي من اشباه النقود التي عادة ما يحتفظ بها المصرف من اجل بيعها عند الضرورة لتحويلها الى سيولة بسرعة لهذا يكون عائدتها منخفض، على عكس الائتمان المصرفي الذي يعد النشاط الاساسي للمصرف كونه يحقق عائد عالي بسبب ما يرافقه من مخاطر عالية. اما انخفاض نسبة الاستثمار في الاوراق المالية من الموجودات المتداولة فأنها تساعد في ارتفاع العائد على الموجودات وتفسير هذا يكمن ان المصرف سيكون معرض بشكل منخفض لحساسية التغير في اسعار الاوراق المالية كلما انخفضت مبالغ الاستثمار فيها وبالتالي سينخفض العائد نتيجة لانخفاض مخاطر حساسية التغير لأسعار السوق تبعاً للعلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة.

ت. أظهرت النتائج وجود تأثير عكسي لكفاءة الادارة في العائد على حق الملكية مع عدم معنوية عند مستوى (5%) مما اضطرنا لتغير المستوى الى (10%) الا انه لم تظهر معنوية ايضاً بسبب البيئة المضطربة في العراق والاقتصاد غير واضح المعالم وغياب الشفافية ما ينعكس على البيانات المالية للمصارف وبالتالي لا يمكن تعميم هذه النتائج على جميع المصارف العراقية حيث تختلف سياسة كل مصرف في تعاملها مع البيئة العراقية.

ث. مهما ارتفعت إيرادات المصرف فان زيادة المصروفات تؤدي الى تأكل الإيرادات وبالتالي تأكل ارباح المصرف ومن ثم انخفاض صافي الربح ما ينعكس سلباً على العائد على حق الملكية ما يؤدي الى انعدام رغبة المساهمين والمستثمرين بتوجيه اموالهم في هذا المصرف لعدم كفاءة ادارته بالتنسيق بين المصروفات والإيرادات. وبعبكسه فان الزيادة في نسبة العائد على حقوق الملكية من سنة إلى أخرى في الشركة تعني أن هناك زيادة في صافي ربح الشركة المعنية ، مما يؤدي إلى جذب المساهمين والمستثمرين نحوها بما يقود الى ارتفاع أسعار الأسهم.

2: التوصيات Recommendations

- أ. أن تتبنى المصارف التجارية (خاصة التي لديها عدة فروع) نهج الكفاءة مقابل العائد على الموجودات لقياس الكفاءة النسبية للفروع ، وستكون النتائج أكثر دقة لأنه في هذه الحالة سيكون هناك درجة عالية من التجانس بين الوحدات التي يتم تناولها في النظام من أجل إيجاد كفاءتها النسبية.
- ب. يجب على المصارف أن تنظر في تحليل الكفاءة وكفاءة التكلفة كعامل مهم في ربحيتها وتحليل المخاطر وإدارتها. ويجب عليهم خفض التكاليف دون تعريض جودة الخدمات المقدمة للخطر وذلك من خلال استخدام تقنيات إدارة التكلفة المستهدفة المناسبة من أجل تعزيز مستوى ربحية المصرف ، كما يجب على إدارة المصارف المشاركة في تحليل التكلفة والعائد قبل الإنفاق على أي مورد أو مشروع.

ت. يجب على أصحاب المصلحة تبني دور رقابي على ادارة المصرف ومتابعة العوائد المتحققة على المدى القصير والطويل بدلاً من التركيز على الأداء المالي على المدى القصير فقط ودمج التدابير المستندة إلى السوق بالإضافة إلى التدخل في حجم الشركة وكفاءة الدفع في تقييمهم لربحية المصارف

ث. كما يوصي البحث بقيام ادارة المصرف بأجراء مراجعة مستمرة لحجم الموجودات التي تحقق إيرادات والتعرف على نوعية الاستثمارات المناسبة في الوقت المناسب ويجب إيلاء الموجودات شبه السائلة مزيداً من الاهتمام كونها تؤثر على ربحية المصارف التجارية مقاسه بمعدل العائد علي الموجودات.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- التقارير المالية للمصارف العراقية الاهلية للفترة من 2010 لغاية 2015 والمنشورة على شبكة الانترنت.
1. حلبوص، أ.ع (2021). ادارة مخاطر السوق واثرها في الداء المالي في المصارف التجارية.

Available online www.jport.co V Volume 4, No:2 2021 Journal port, pp82-92.

Science Research

2. القذافي، م. ا. م & الشريف، ن. ا. (2017). محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2000-2010 م. مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية 003-004 2220-000 10.51994/doi.org/https://doi.org/

ثانياً: المصادر الاجنبية

3. Adegbeie, F., Akintoye, I. , Alu, C .(2019) . EFFECT OF MANAGERIAL EFFICIENCY ON CORPORATE FINANCIAL PERFORMANCE OF QUOTED NIGERIAN FIRMS. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research Vol.7, No.6, pp.12-39.
4. Akbar, J. S. (2021). The Effect of Return On Asset and Return On Equity On Price To Book Value On Banking Companies Listed On The Indonesia Stock Exchange. Business and Accounting Research (IJEBAR), 5, 2614–1280. Retrieved from <http://www.jurnal.stie-aas/ijebar>
5. Al-Qudah, A. A. (2016). The Relationship between Each of (Return on Equity & Return on Asset) and Annual Return in the Abu Dhabi Securities Exchange (ADX): Evidence from United Arab Emirates. Research Journal of Finance and Accounting, 7(24),100–109. <https://www.iiste.org/Journals/index.php/RJFA/article/download/34818/35800>
6. Beckmann, R. (2007). Profitability of Western European banking systems: Panel Evidence on structural and cyclical determinants. Series 2: Banking and Financial Studies.
7. Cho, S. Y., & Lee, C. (2017). Managerial Efficiency, Corporate Social Performance, and Corporate Financial Performance. Journal of Business Ethics. <https://doi.org/10.1007/s10551-017-3760-7>.
8. Dyah, P. (2015). The Effect of Changes in Return on Assets, Return on Equity, and Economic Value Added to the Stock Price Changes and Its Impact on Earnings Per Share. Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper), Vol.6, No.6, 2.
9. Fiola, C., & Ratnawati, K. (2016). The impact of financial ratios, operational and non-performing loan towards commercial bank profitability. Accounting & Finance Review, 1(1), 43- 50.
10. Gardener, E., Molyneux, P. & Nguyen-linh, H. (2012). Determinants of Efficiency in South East Asian Banking. The Service Industries Journal, 31(16), 2693-2719.
11. Gavila, S. & Santabarbara, D. (2009). What Explains the low Profitability in Chinese Banks?
12. Govindarajan V. & Shank J. K., (1992). Strategic Cost Management: Tailoring Controls to Strategies, Journal of Cost Management, 14-24.
13. Gulde, P., & Christensen, K. (2007). “Sub-Saharan Africa: Financial Sector challenges”, IMF pape
14. Hou, X., Wang, Q. & Zhang, Q. (2014). Market structure, risk taking, and the efficiency of Chinese commercial banks. Emerging Markets Review, 20, 75–88.

15. Jakada, A. B., & Aliyu, M. S. (2015). Impact of managerial efficiency (ME) on performance of multinational corporations (MNCs) in Nigeria. KASU Journal of Management Sciences, 6(1), ISSN 2006-9065. Retrieved on 14/09/2018 from www.academia.edu/14257132/.
16. Kamau, A. (2011), Intermediation efficiency and productivity of the banking sector in Kenya; Interdisciplinary Journal of Research in Business Vol. 1, Issue. 9, (pp.12- 26) September, October, 2011
17. Kumbhakar, R. & Lovell, C. A. (2003). Measuring the Technical Efficiency. Journal of Economic Theory 19(1), 150–162.
18. Lee, Y.J. & Kim, D. (2013). Bank performance and its determinants in Korea. Japan and the World Economy, 27, 83-94.
19. Neves, M. E., Proença, C., & Dias, A. (2020). Bank Profitability and Efficiency in Portugal and Spain: A Non-Linearity Approach. Journal of Risk and Financial Management, 13(11), 284. <https://doi.org/10.3390/jrfm13110284>
20. Rusdiyanto, & Narsa, I. M. (2020). The Effect of Company Size , Leverage and Return on Asset on Earnings Management : Case Study Indonesian. Espacios, 41(17), 25.
21. Vu, H. & Nahm, D. (2013). The determinants of profit efficiency of banks in Vietnam. Journal of the Asia Pacific Economy, 18(4), 615 631.
22. Worthington, A. C., (1998). Efficiency in Australian building societies: An econometric cost function approach using panel data. Applied Financial Economics, 8, 459 – 467